

مؤشر PMI™ لبنك HSBC بجمهورية مصر العربية

مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) يعود إلى ما دون 50.0 في أكتوبر. مشيرًا إلى تدهور أوضاع العمل

النتائج الأساسية:

- تراجع متواضع في كل من الإنتاج والطلبات الجديدة
- أقوى معدل لفقد الوظائف منذ شهر يونيو. رغم أنه جاء متواضعًا في مجمله
- أعلى معدل لتضخم أسعار مستلزمات الإنتاج في شهرين. ولكنه يظل دون المتوسط العام للدراسة

وانعكاساً لتراجع الطلبات الجديدة. تراجع الإنتاج في شهر أكتوبر. حيث سجلت واحدة من كل خمس شركات خضعت للدراسة تراجع في نشاط العمل مقارنة بشهر سبتمبر. ولم تتغير الأعمال المتراكمة في الوقت نفسه عن فترة الدراسة السابقة.

تراجع التوظيف للشهر السادس على التوالي لدى القطاع الخاص المصري في شهر أكتوبر. حيث أبلغ قرابة 4% من الشركات عن تراجع أعداد العاملين. وربطت الشركات ذلك بشكل كبير إلى التفاعلات. وعلى الرغم من أن معدل فقد الوظائف كان متواضعًا فقط. إلا أنه كان الأقوى في أربعة أشهر.

ورغم التراجع الهامشي في مشتريات مستلزمات الإنتاج. شهد مخزون المشتريات زيادة قوية في شهر أكتوبر. فقد كان معدل التراكم قوياً والأقوى في أربعة أشهر. وقد شهدت مواعيد تسليم الموردين قصراً للشهر الرابع على التوالي. وعلى الرغم من ذلك. فإن التراجع الأخير في المهل الزمنية كان هامشياً فقط.

شهدت تكاليف مستلزمات الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص العاملة في مصر زيادة قوية خلال فترة الدراسة الأخيرة. حيث شهدت كل من أسعار الشراء وتكاليف التوظيف زيادة. وجاءت الزيادة الأكبر في الأولى. بشكل عام. فإن معدل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج كان الأقوى في شهرين. ولكنه بالرغم من ذلك ظل أضعف من المتوسط العام للدراسة.

في المقابل. فإن متوسط أسعار البيع لم يشهد تغييراً إلى حد كبير عن شهر سبتمبر. حيث أبلغ جميع المشاركين في الدراسة تقريباً عدم تغيير الأسعار خلال شهر أكتوبر.

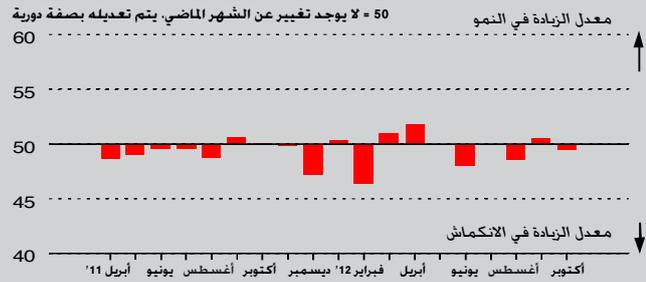
يتضمن هذا التقرير الإصدار العام الأول من البيانات التي تم استخلاصها من الاستبيان الشهري الجديد حول أوضاع العمل في القطاع الخاص المصري. يتم إجراء هذه الدراسة التي تقوم بها شركة ماركييت Markit لصالح HSBC منذ شهر أبريل 2011 وتقدم مؤشراً مبكراً حول أوضاع العمل في مصر.

ويعد المؤشر الرئيسي المستمد من الاستبيان هو مؤشر مدراء المشتريات (PMI™). تشير القراءة الأعلى من 50.0 نقطة إلى وجود تحسن في أوضاع العمل عما كانت عليه في الشهر السابق. في حين تشير القراءة الأدنى من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع.

عاد تراجع أداء مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) لمجموعة HSBC في مصر إلى ما دون المستوى المحايد 50.0 نقطة في شهر أكتوبر. مشيرًا إلى تراجع جديد في أوضاع العمل لدى القطاع الخاص المصري. وقد سجل مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) تراجعاً هامشياً فقط بهبوطه إلى 49.5 نقطة من 50.5 نقطة في شهر سبتمبر. وءامتماشياً بدرجة كبيرة مع المتوسط العام للدراسة 49.4 نقطة.

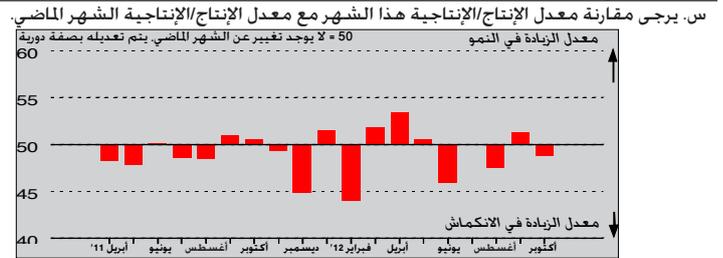
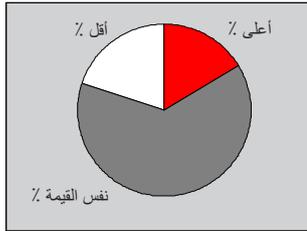
استلمت شركات القطاع الخاص كميات أقل من الطلبات الجديدة في شهر أكتوبر. مع إشارة الشركات بشكل كبير إلى زيادة ضعف أوضاع السوق. كما هبطت أيضاً طلبات التصدير الجديدة. وذلك للشهر الخامس على التوالي. مع زيادة قوة معدل التراجع عما كانت عليه في شهر سبتمبر. وبشكل عام. تراجع إجمالي الأعمال الجديدة بشكل متواضع. على عكس الزيادة المسجلة خلال الشهر السابق.

مؤشر مدراء المشتريات لبنك HSBC بجمهورية مصر العربية (PMI™)



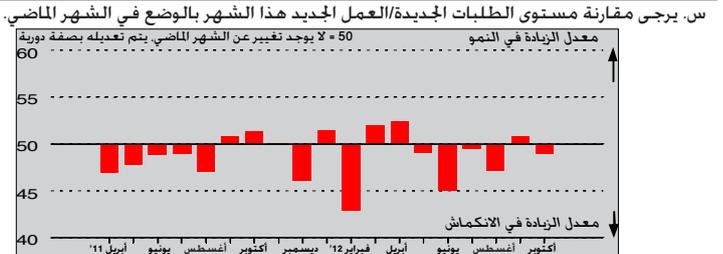
يعتبر مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) جمهورية مصر العربية مؤشر مركب تم تصميمه ليعطي نظرة عامة على النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص المصري. يتم أخذ المؤشرات من المؤشرات الفردية على نطاق واسع والتي تقيس التغيرات في الإنتاج والطلبات الجديدة والتوظيف. مواعيد تسليم الموردين ومخزون البضائع المشتراة. تشير قراءة مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) التي تسجل أقل من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع عام في الاقتصاد. بينما تشير القراءة التي تسجل أعلى من 50.0 نقطة إلى توسع عام. أما القراءة التي تسجل 50.0 نقطة فهي تشير إلى عدم وجود تغيير. كلما زاد الفرق بين القراءة وبين 50.0 نقطة. زاد معدل التغير المسجل من قبل المؤشر. يعتبر PMI™ و Purchasing Managers' Index™ و PMITM علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited. وتستخدم HSBC العلامات أعلاه بترخيص مسبق. تعتبر Markit وشعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.

مؤشر الإنتاج



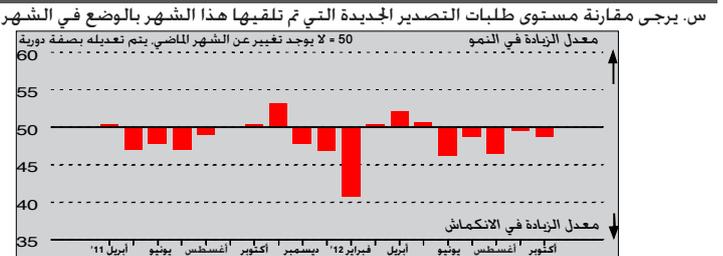
شهد إنتاج القطاع الخاص في مصر تراجعًا خلال شهر أكتوبر، وذلك بعد ارتفاعه في شهر سبتمبر. اتضح ذلك في تراجع قراءة مؤشر الإنتاج الذي يتم تعديله دوريًا إلى ما دون المستوى المحايد 50.0 نقطة والذي يفصل النمو عن الانكماش. وقد أبلغت واحدة من كل خمس شركات رصدها الدراسة عن تراجع في نشاط الأعمال، مع ربط ذلك إلى درجة كبيرة بضعف طلب العملاء. ومع ذلك، فقد أشار المؤشر إلى تراجع شهري متواضع فقط في إجمالي الإنتاج.

مؤشر الطلبات الجديدة



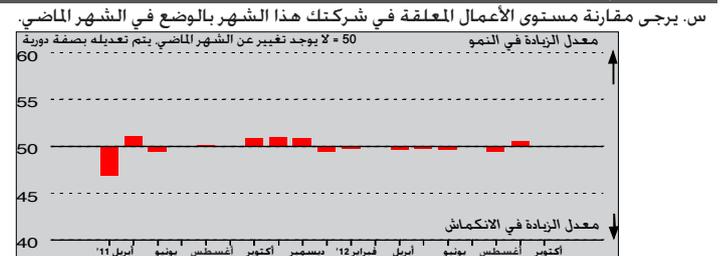
استلمت شركات القطاع الخاص مستويات أقل من الطلبات الجديدة خلال شهر أكتوبر، كما كان عليه الحال في خمسة أشهر من الأشهر الست الماضية. وجاء معدل التراجع كان معتدلاً فقط. وتماماً مع من المتوسط العام للدراسة، وقد علقت الشركات التي أبلغت عن تراجع في الأعمال الجديدة (19% تقريباً) بشكل عام على تدهور أوضاع السوق خلال فترة الدراسة الأخيرة.

طلبات التصدير الجديدة



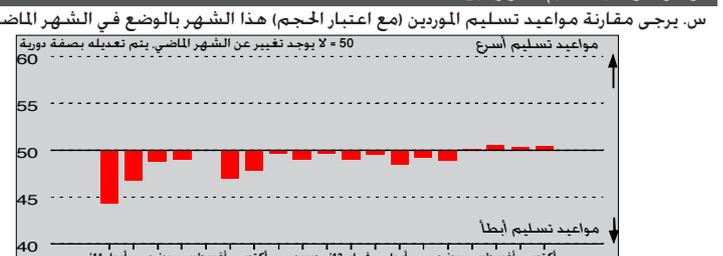
تراجعت طلبات التصدير الجديدة المستلمة لدى شركات القطاع الخاص المصري للشهر الخامس على التوالي في شهر أكتوبر. وقد علقت الأدلة المتواترة المقدمة من قبل أعضاء اللجنة بشكل كبير على الأوضاع الاقتصادية المتردية، فقد تراجعت طلبات التصدير الجديدة بمعدل الأقوى عن ذلك المسجل في شهر سبتمبر، كما هو واضح من خلال قراءة مؤشر طلبات التصدير الجديدة.

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة



استقر مؤشر تراكم الأعمال عند المستوى المحايد 50.0 نقطة في شهر أكتوبر، ما يشير إلى أن مستوى الأعمال المعلقة لدى شركات القطاع الخاص لم يشهد تغييراً منذ شهر سبتمبر. وتقریباً أبلغت جميع الشركات عن عدم تغير في الأعمال المعلقة عن الشهر السابق، وبذلك يكون المؤشر قد استقر بالقرب من المستوى المحايد في كل شهر من شهور 2012 حتى الآن.

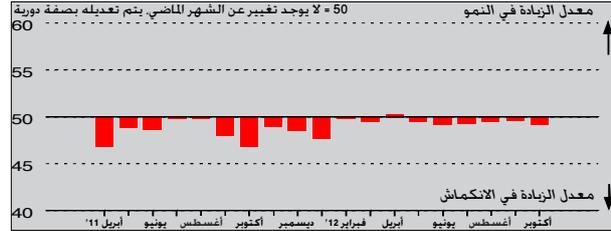
مؤشر مواعيد تسليم الموردين



بعد التعديل للتغيرات الموسمية، شهد مؤشر مواعيد تسليم الموردين مزيداً من القصر خلال شهر أكتوبر. وقد شهدت المهل الزمنية هبوطاً في كل شهر منذ شهر يوليو. وعلى الرغم من تسجيل مؤشر مواعيد التسليم الذي يتم تعديله دوريًا ثاني أعلى قراءة له في تاريخ الدراسة التي بدأت منذ 19 شهر (بعد أغسطس)، إلى إنه لا زال يشير إلى تحسن هامشي فقط في أداء الموردين العام.

مؤشر التوظيف

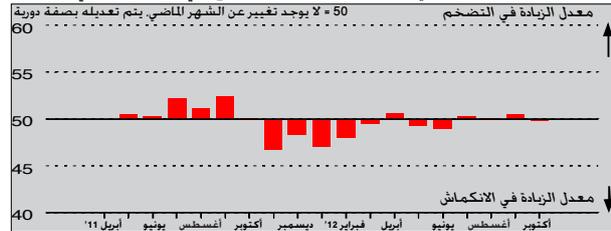
س. يرجى مقارنة مستوى التوظيف في وحدتك بالوضع في الشهر الماضي.



تراجع التوظيف لدى القطاع الخاص المصري للشهر السادس على التوالي في شهر أكتوبر. مع قيام قرابة 4% من الشركات التي رصدها الدراسة بتقليص أعداد العاملين بها عما كانت عليه في شهر سبتمبر. وقد تم التعليق دائمًا على التفاعلات والاستقلالات التطوعية من قبل الشركات التي أبلغت عن تراجع مستويات التوظيف. ورغم أن معدل التراجع جاء معتدلاً فقط. إلا إنه تسارع ليحقق أسرع معدلاته منذ شهر يونيو.

مؤشر أسعار الإنتاج

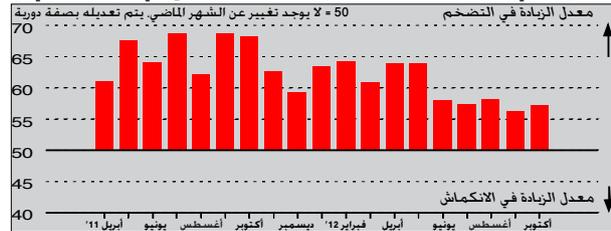
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



لم تشهد أسعار البيع لدى الشركات العاملة في القطاع الخاص المصري تغييراً إلى حد كبير في شهر أكتوبر. اتضح ذلك من خلال قراءة مؤشر أسعار المنتجات التي جاءت أدنى من المستوى الحامد 50.0 نقطة بقليل. وقد أبتت الغالبية العظمى من المشاركين على أسعار المنتجات كما هي دون تغيير خلال فترة الدراسة الأخيرة.

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

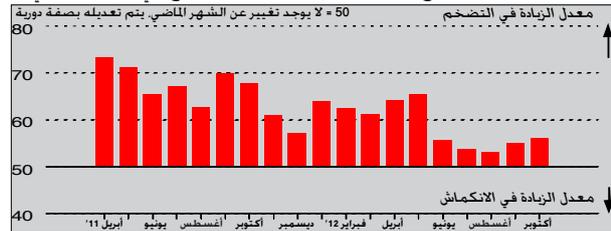
س. يرجى مقارنة إجمالي متوسط سعر المستلزمات هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



أشارت بيانات شهر أكتوبر إلى زيادة أخرى في تكاليف مستلزمات الإنتاج. مدة بذلك الاتجاه المسجل في كل شهر منذ بدء جمع البيانات في شهر أبريل 2011. وقد شهدت كل من أسعار الشراء وتكاليف التوظيف زيادة خلال الشهر. مع تسجيل الزيادة الشهرية الأقوى في الأولى. بشكل عام. فإن معدل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج كان الأقوى على مدار شهرين. ولكنه بالرغم من ذلك ظل أضعف من المتوسط العام للدراسة.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر أسعار الشراء

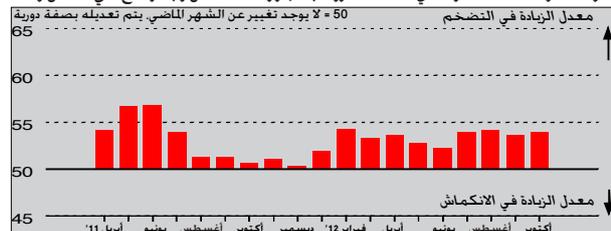
س. يرجى مقارنة سعر مشترياتك (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهدت أسعار الشراء مزيداً من الزيادة في شهر أكتوبر. مع ارتفاع أسعار مواد خام مثل القمح والبطاط وقد ذكر أعضاء اللجنة ارتفاع أسعار الوقود على وجه التحديد. أرجع المشاركون جانب من الزيادة في أسعار مستلزمات الإنتاج إلى أسعار الصرف غير المواتية في فترة الدراسة الأخيرة. وبشكل عام. كان معدل التضخم هو الأقوى منذ شهر مايو. رغم أنه ظل ضعيفاً في السياق التاريخي للبيانات.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر تكاليف الموظفين

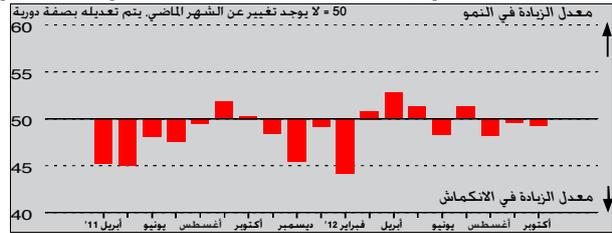
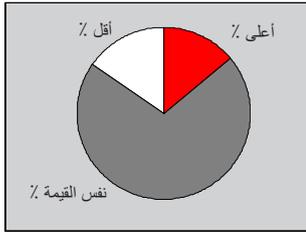
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته كرواتب/أجور هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



أبلغت شركات القطاع الخاص المصري عن زيادة تكاليف التوظيف في شهر أكتوبر. شهد متوسط الرواتب التي يتم دفعها إلى الموظفين زيادة في كل شهر على مدار تاريخ الدراسة. وقد أرجع عدد من الشركات التي رصدها الدراسة الزيادة الأخيرة في الأجور إلى محاولات خفض العاملين. وعلى الرغم من هذا. فإن معدل الزيادة كان هامشياً فقط. حيث شهد زيادة طفيفة قوة عما كان عليه في شهر سبتمبر.

مؤشر عروض الشراء

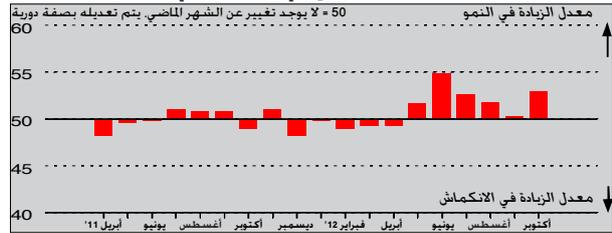
س. يرجى مقارنة كمية العناصر التي تم شرائها (بالوحدة) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهد حجم المشتريات من مستلزمات الإنتاج لدى الشركات التي رصدها الدراسة تراجعاً للشهر الثالث على التوالي في شهر أكتوبر، مما يعكس تراجع متطلبات الإنتاج. حيث سجل قرابة 15% من المشاركين في الدراسة تراجعاً في حجم المشتريات من مستلزمات الإنتاج مقارنة بالشهر السابق، في حين سجل 14% زيادة. وقد جاء معدل التراجع هامشياً في مجمله، رغم تسارعه الطفيف منذ شهر سبتمبر.

مؤشر المخزون من المشتريات

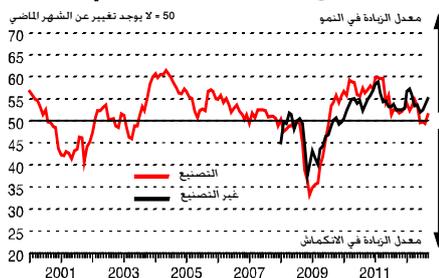
س. يرجى مقارنة مخزون المشتريات (بالوحدة) بالوضع في الشهر الماضي.



شهد مخزون المشتريات من مستلزمات الإنتاج زيادة في شهر أكتوبر، مما أدى إلى وصول اتجاه التراكم الحالي إلى الشهر السادس. وقد أرجع الشركات التي أبلغت عن زيادة المخزون من المشتريات (8% تقريباً) هذه الزيادة إلى تراجع متطلبات الإنتاج. علاوة على ذلك، فإن معدل النمو كان قوياً. مع صعود مؤشر مخزون المشتريات الذي يجري تعديله دورياً إلى ثاني أعلى مستوى له منذ البدء في جمع البيانات في أبريل 2011.

مؤشرات PMI الدولية

قطاع الصناعات والخدمات الأمريكي



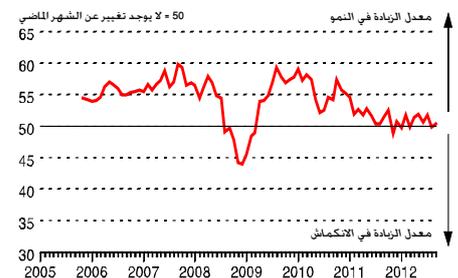
المصدر: معهد إدارة الإمداد (ISM).

المؤشر المركب لمنطقة اليورو



المصدر: Markit.

المؤشر المركب للسوق الصينية



المصدر: HSBC, Markit.

شهد مؤشر قطاع الصناعات الأمريكي التحسن الأول له في أربعة أشهر خلال شهر سبتمبر. طبقاً لبيانات PMI المشتقة من معهد إدارة التوريدات والتركيب الأمريكي ISM. صعد مؤشر PMI من 49.6 نقطة إلى 51.5 نقطة. وأظهر تحسناً متواضعاً في أوضاع العمل. وقد حقق مؤشر القطاع غير الصناعي مزيداً من التحسن. مع تسجيل NMI التحسن الأقوى منذ شهر مارس (55.1 نقطة).

شهد اقتصاد منطقة اليورو مزيداً من التراجع في نهاية الربع الثالث. مع بقاء مؤشر الإنتاج المركب لشركة ماركيت في منطقة اليورو دون المستوى المحايد 50.0 نقطة. علاوة على ذلك، أظهر المؤشر تراجعاً للشهر الثامن على التوالي. وذلك بعد تراجعه الهامشي من 46.3 نقطة في شهر أغسطس إلى 46.1 نقطة في شهر سبتمبر.

سجل مؤشر الإنتاج لمؤشر (PMI) الذي يغطي قطاع الصناعات وقطاع الخدمات زيادة جديدة. وإن كانت هامشية. في نشاط العمل وذلك بتسجيله 50.3 نقطة. جاء هذا بعد تراجع طفيف في شهر أغسطس (49.9 نقطة). عندما تراجع النشاط لأول مرة منذ شهر مارس. دفع قطاع الخدمات التحسن العام، حيث استمر الإنتاج في التراجع لدى قطاع الصناعات.

ملاحظات على البيانات وطريقة العرض

يستند مؤشر مدراء المشتريات (PMI) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسؤولين التنفيذيين في أكثر من 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقاها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد جمهورية مصر العربية. بما في ذلك التصنيع، والخدمات، والإبشاء، والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير. إن وجد. في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض «التقرير» لكل مؤشر من المؤشرات النسبية الشهرية التي توضحها كل إجابة. وصافي التغيير بين رقم أعلى/أفضل التغييرات وأقل/أسوأ الإجابات. ومؤشر «الانتشار». وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية. إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى «نفس القيمة».

إن مؤشر مدراء المشتريات (PMI) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية المستمدة من استبيانات الشراء والإمداد التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الناتج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15. مخزون العناصر التي تم شرائها - 0.1. مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير. والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقم ماركيت Markit بتعديل بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر الأول، في حين يمكن إعادة النظر في عوامل التعديل الموسمية من حين لآخر وفقاً لما يقتضيه الأمر الذي سيؤثر على سلسلة البيانات التي يتم تعديلها بصفة موسمية.

تحذير

تمتلك Markit Economics Limited حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي (PMI) لشركة HSBC جمهورية مصر العربية. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح. يتضمن على سبيل المثال لا الحصر النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الخذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو النسيجية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Purchasing Managers' Index™ و PMI™ علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited. وتستخدم HSBC العلامات أعلاه بترخيص مسبق. تعتبر Markit و شعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.